بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذى أكمل دينا برحمته وأتم علينا عظيم
نعمته والصلوة والسلام على أفضل مبعوث بشرعته
محمد وآله وصحبه وعترته وبعد فلما كان كتاب
شذور الذهب للعلامة استاذ المتاخرين جمال الدين
عبد الله بن هشام الأنصاري مختصرا جمع مبسوطا ن
فى العربية وأنموذجا المفصل قواعدها الكلية وقد شرحه
مصنفه رحمه الله بشرح كمل به مقاصده وسهل به
موارده لا غير أن فى المتن جملا خلا الشرح من
ايضاحها وقد حلى المتن بأوضاحها كان الشيخ رحمه
الله زاد بعضها بعد أن تم هذا الشرح واشتهر
وترك بعضها إما لوضوحها أو لغير ذلك مما يعترى
البشر جمعت هذه المواضع على الترتيب شارحا لها
على طريقة التشديد والتقريب متبركا بجليل كلامه

متأسيا بجميل

متأسيا بجميل نظامه وسميت ذلك شرح الصدور لشرح زوايد
الشذور رجعلني الله تعالى من خدمة العلماء العاملين وحشرني
فى زمرة المتقين أنا ووالدي واخواني وجميع المسلمين قوله
والفعل إما ماض وهو ما يقبل تا التانيث الساكنة كقامت
ومنه نعم وبيس أقول لم يتعرض فى الشرح لبيس بل قال
عطفا على ما يستدل على فعليته بتا التانيث وعلى ان نعم
ليست اسما كما يقول الفرا الى اخره وذكر شاهد دخول
التا الساكنة على نعم ولم يذكر مثله فى بيس وذلك كما
ورد من حديث ابى هريرة رضى الله عنه كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول اللهم انى اعوذ بك
من الجوع فانه بيس الضجيع واعوذ بك من الخيانة
فانها بيست البطانة اخرجه ابوداود باسناد صحيح
وكانه لما لم يكن بينهما فرق وفاقا وخلافا اكتفى
بالكلام على احديهما فان القائل بفعلية نعم وهم
البصريون والكسائي قائل به فى بيس والقائل

باسميتها وهم الفراء واكثر الكوفيين قائل باسمية بيس
مستدلين بدخول الجار عليهما في نحو قولهم ما هي
بنعم الولد وقولهم نعم السير على بيس العير والاولون
مقدرون القول في نحو ذلك اي ما هي بمقول فيها نعم
الولد على ان ابن عصفور قد قال لم يختلف احد من
البصريين والكوفيين في ان نعم وبيس فعلان
وانما الخلاف بعد اسنادهما للفاعل هل ذلك جملة على حاله
او انه سمي به المدوح او المذموم فحكيا كما تحكى
جملة تابط شرا فيكون مجموع نعم الرجل اسما مفردا
ذهب البصريون الى الاول والكسائي الى الثاني ووافقه
الفراء على خروجها عن حكم الجمل الا انه قال هذه
الجملة صفة لموصوف محذوف اقيمت مقامه
موصوفها فرفعت ما بعدهما كما ترفعه لو قلت
الممدوح زيد قوله في تعريف الكلام مقصود أقول
الغرض بهذا القيد اخراج ما ينطق به النايم والساهي

وبعض

وبعض الطيور فانه لا يسمى كلاما على ما اقتضاه كلام
ابن مالك في التسهيل وشرحه ولم يقيد بهذا القيد في الكافية
والالفية وغيرهما وتبعه المصنف على ذلك في توضيحه فقال
ان الكلام عبارة عما اجتمع فيه امران اللفظ والافادة
وجرى على ذلك في شرح اللمحة مع كثرة تعقبه لكلام
ابي حيان فيه والخلاف في اشتراط القصد شهير حكاه
حكاه ابو حنان في الارتشاف وغيره وقال الاصح لا
لا يشترط قال بعض المحققين ولو سلمنا اشتراطه فهو
خارج من اشتراطهم الافادة فانها تتضمن القصد
فيكتفى بها قوله في الكلام وهو خبر وطلب وانشاء
أقول رجع الشيخ رحمه الله عن هذا التقسيم
وضرب على قوله طلب وكتب بخطه ما نصه كان في النسخة
القديمة انه خبر وطلب وانشاء وكنت ذلك قايلا تسامحا وفوا
وموافقة لبعض النحويين ثم رايت الرجوع الى
التحقيق اولى وان الطلب من قسم الانشاء لان

معناه الاستدعاء وهو حاصل في ايحال كما ان معنى
نحو بعت واشتريت في الانشاء كذلك انتهى وصرح
بنحو ذلك في شرح اللمحة فقال بعد ان قرر تقسيم الكلام
الى الثلثة تبعا للمتن ووجه الحصر بما ذكره في شرح
الشذور ما نصه وتقسيم الكلام الى طلب وخبر
وانشاء مشهور وقال ابن مالك في كافيته طلب
وخبر وليس بشيئ وقال المحققون خبر وانشاء
وهو الصحيح ووجهه ان الكلام اما ان يكون
لنسبته خارج اولا والاول الخبر والثاني الانشائي ثم
ذكر تقسيمات اخر لبعض النحويين مداخلة لهذه
التقسيمات المشهورة وردها وهذا التقسيم هو
الذي جرى عليه كثير من النحاة وعلماء المعاني
والبيان كالسكاكي وصاحب الايضاح واتباعهما
ولكن هذه المسئلة لا تخلو من نظر وانا ذاكر ان
شاء الله تعالى ما تحرر فيها على وجه مختصر وان كان

فيه طول

فيه طول بالنسبة لما نحن بصدده ولكن شدة
الاحتياج الى ذلك حملت على بسطه قليلا هذا مع كون
المقصود شرح مزيد الشذور وهذا وان كان نقص
لفظ لكنه زيادة في المعنى فلذلك عددته من الزيادات
فاقول تقسيمه الى الثلاثة اقسام هو قضية كلام
التسهيل وشرحه في باب الموصول حيث قال في
تعريف الموصول وجملة صريحة او مأولة تخبر
طلبية ولا انشائية وجرى على ذلك المصنف في
توضيحه في الكلام على الصلة حين قال وشرطها
ان تكون خبرية ثم قال لا انشائية كبعتكه ولا
طلبية كاضربه ولا تضربه انتهى ويظهر
ترجيح هذا ان شاء الله تعالى وذلك لان اختلاف
العلماء في هذه التقسيمات هل المرجع فيه الى
مجرد الاصطلاح او الى المعنى واختلاف الحقائق
الحقايق بحيث لا تدخل حقيقة قسم تحت اخر